الأنباء
الاحد 10 مارس 2013

المطوع يرغب في صيانة حدائق المنصورية وتشجير المساحات الترابية بالصليبخات

عدنان المطوع

قدم النائب عدنان المطوع اقتراحا برغبة جاء فيه: للحدائق العامة والمساحات الخضراء اثر كبير من الناحية الصحية والجمالية والترفيهية، وقد قامت الدولة بإنشاء الحدائق العامة في اغلب المناطق، الا ان بعض الحدائق تفتقر لعنصري النظافة والاهتمام من قبل الجهات المشرفة عليها. ونص الاقتراح على تكليف الجهات المختصة بعمل صيانة دورية لحدائق منطقة المنصورية وتزويدها بوسائل الترفيه المناسبة للاطفال حتى يتمكن اهالي المنطقة من ارتيادها مع ابنائهم في جو صحي ترفيهي ملائم. كما اقترح المطوع برغبة ان تقوم الدولة بتحويل الساحات الترابية والارتدادات الى حدائق خضراء تتيح لأبناء المنطقة وكبار السن قضاء اوقات ممتعة بها، مشيرا الى انه في ظل رغبة الدولة في العمل على امداد اهالي منطقة الصليبخات بجميع وسائل الراحة والرفاهية، ومن اجل توفير البيئة الصحية النظيفة لأبناء المنطقة ورغبة في الاستفادة من الساحات الترابية والارتدادات الموجودة بالمنطقة دون استغلالها وتحويلها الى حدائق خضرا.

عسكر يقترح إعطاء ديوان المحاسبة حق تشميع الأماكن الرافضة للرقابة

قدّم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة، وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة أولى

يستبدل بنص المادة العاشرة، والفقرة الأولى من المادة 12، والفقرة الأولى من المادة 22، من القانون رقم 30 لسنة 1964 المشار إليه، النصوص التالية:

المادة العاشرة: «يختص الديوان بفحص ومراجعة القرارات الصادرة في شؤون التوظيف بالجهات المنصوص عليها في المادة الخامسة، والخاصة بالتعيينات والترقيات ومنح العلاوات والتسويات والبدلات والمرتبات الإضافية وما في حكمها، وكذلك بدل السفر ومصاريف الانتقال، وذلك للاستيثاق من صحة هذه القرارات ومطابقتها لقواعد الميزانية وسائر الأحكام المالية والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لموضوعها».

المادة 12 (فقرة أولى): «على الجهات المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون أن توافي الديوان بما تصدره من القرارات الخاصة بتعيين الموظفين والعمال وترقيتهم ومنحهم العلاوات، وما في حكمها، والقرارات الخاصة بالمعاشات والمكافآت وما في حكمها، على أن يتم ذلك بالنسبة للقرارات الأولى في ميعاد أقصاه عشرة أيام من تاريخ صدورها، وبالنسبة للقرارات الأخرى في ميعاد غايته ثلاثون يوما».

المادة 22 (فقرة أولى): «يضع رئيس الديوان تقريرا سنويا عن كل الحسابات الختامية المنصوص عليها في المادة السابقة، يبسط فيه الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بين الديوان وبين الجهات التي تشملها رقابته المالية، ويقدم هذا التقرير إلى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء ووزير المالية وينشر في الجريدة الرسمية وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر من كل عام».

مادة ثانية

تضاف إلى القانون رقم 30 لسنة 1964 المشار إليه، النصوص التالية:

المادة 14 مكررا: «تكون باطلة بطلانا مطلقا العقود التي تبرمها الجهات الإدارية الخاضعة لرقابة الديوان بالمخالفة لأحكام المادتين السابقتين». المادة 29 (فقرة أخيرة): «وتلتزم الجهة الخاضعة للرقابة بأن تقدم للديوان ما يطلبه من مستندات أو سجلات أو أوراق أو استفسارات، وليس للجهة الخاضعة للرقابة الامتناع عن تقديم ما يطلب منها وللديوان الحق في أن يتحفظ أو ينسخ أو يصور أيا منها».

مادة 33 مكررا: «إذا ظهر للديوان في أثناء قيامه بالمهام المنصوص عليها في هذا القانون، ما يشكل جريمة جزائية، كان على رئيس الديوان إبلاغ جهة التحقيق بالجريمة والمستندات الدالة على ارتكابها».

مادة 33 مكررا (أ): «إذا رفضت جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان السماح لموظفيه بالقيام بواجباتهم المنصوص عليها في هذا القانون، كان لرئيس الديوان أن يصدر قرارا بتشميع الأماكن التي توجد بها المستندات المراد فحصها وختمها بالختم الرسمي، على أن يتضمن القرار تعيين موظف أو أكثر من موظفي الديوان لتنفيذه، وفي حالة امتناع الجهة المعنية أو عدم تعاونها يجوز الاستعانة برجال الشرطة لتنفيذ القرار وحراسة الأماكن المختومة، وعلى رئيس الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لفض الأختام وجرد الموجودات خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام، وإلا جاز للوزير المختص إصدار قرار بإنجاز هذه المهمة مع إعداد تقرير تفصيلي في هذا الشأن».

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة كالتالي: جاء هذا الاقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة فنصت المادة الأولى على استبدال بعض النصوص، منها تعديل نص المادة العاشرة لتتم إضافة البند رابعا من المادة الخامسة بحيث تشمل الرقابة المالية التي يختص بها الديوان الشركات أوالمؤسسات التي يكون للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة الأخرى، نصيب في رأسمالها لا يقل عن 50٪ منه، أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح، وبذلك يختص الديوان بفحص ومراجعة القرارات الصادرة عن هذه الشركات والمؤسسات في شؤون التوظيف الخاصة بالتعيينات والترقيات ومنح العلاوات والتسويات والبدلات والمرتبات الإضافية وما في حكمها، وكذلك بدل السفر ومصاريف الانتقال، وذلك للاستيثاق من صحة هذه القرارات ومطابقتها لقواعد الميزانية وسائر الأحكام المالية والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لموضوعها.

عسكر العنزي

«العدالة والسلام»: تعاون السلطتين ضرورة لتحقيق تطلعات الشعب

دعا «تجمع العدالة والسلام» إلى ضرورة تعديل وزاري خلال الفترة المقبلة، لتكون الحكومة على قدر من المسؤولية وتستطيع أن تقابل تطلعات وآمال الشعب الكويتي، محملا اياها الجزء الأكبر مما يحدث في البلاد من خلال التشكيلة الوزارية غير الطموحة، فضلا عن التحيز في اختيار المناصب القيادية.

وأكد التجمع في بيان صادر عنه أن الكويت تمر بمرحلة حساسة ومفصلية في تاريخ ديموقراطيتها ومستقبلها السياسي لابد وأن تتبعها مرحلة انجاز على جميع الأصعدة، والانتقال من حالة الاحتقان السياسي الى مرحلة التنمية وبناء الدولة بتعاون وتكاتف السلطتين.

وشدد على أن التعاون بين السلطتين لا يعني تخلي المجلس عن دوره الرقابي الفعال لأداء الوزراء ومحاسبتهم ان أخطأوا.

نص البيان: بسم الله الرحمن الرحيم

تمر الكويت بمرحلة حساسة ومفصلية في تاريخ ديموقراطيتها ومستقبلها السياسي لاسيما بعد المراسيم الأخيرة واقرارها من قبل مجلس الأمة، ونؤكد أن هذه المرحلة لابد وأن تتبعها مرحلة انجاز على كافة الأصعدة، والانتقال من حالة الاحتقان السياسي الى مرحلة التنمية وبناء الدولة بتعاون وتكاتف السلطتين والمشاركة الفاعلة للحكومة مع المجلس في لجانه وجلساته بما يثمر قوانين وتشريعات تحقق مصالح الوطن والمواطنين.

ونشدد على ضرورة تعاون السلطة التشريعية مع التنفيذية لتحقيق تطلعات الشعب، الا ان هذا التعاون لا يعني اغفال الدور الرقابي الشديد على أداء الوزراء ومحاسبتهم، ان وجد تقصير، دون تخاذل في قضايا المواطنين.

ونحن إذ نؤكد أن نزع فتيل الأزمة لا يمكن أن يتم بتأجيل الاستجوابات بما لا يتوافق أو يخالف الدستور إنما بمراجعة أداء الوزراء من قبل رئيس الحكومة قبل محاسبتهم من مجلس الأمة عبر أدواتهم المكفولة دستوريا.

هذا ويؤكد التجمع أن ما حدث من تطورات بين المجلس والحكومة في الآونة الأخيرة تتحمل الحكومة الجزء الأكبر منه من خلال التشكيلة الوزارية التي لم تأت وفقا لمعطيات المرحلة ولم تراع مخرجات الانتخابات أو التكتلات السياسية الموجودة على الساحة.

وندعو إلى مواجهة المرحلة بإجراء تعديل وزاري خلال فترة لا تتجاوز 6 أشهر، فلابد أن تكون الحكومة على قدر من المسؤولية، مع مراعاة اختيار الوزراء. فمن يتابع ما يحدث على الساحة يدرك تماما أن المرحلة تحتاج حكومة قادرة على أن تقابل تطلعات وآمال الشعب الكويتي.

ويرى تجمع العدالة والسلام أن الحكومة لم تستوعب الرسالة حتى في اختيار المناصب القيادية في مفاصل الدولة المختلفة، وهي تتجه في اختياراتها الى اعتبارات خاصة، فضلا عن أنها تستهوي اختيار أصحاب الحناجر العالية التي طالما تكرر تهديداتها ووعيدها لحين الوصول الى مبتغاها، وللأسف دائما ما نجد حكوماتنا تتعامل بتخاذل ورفق مع مثل هؤلاء، وفي المقابل نجدها طاردة للكفاءات وفقا لاعتبارات سياسية أو مصالح حزبية وطائفية.

ونؤكد أن اختيار القيادات لا يكون لاعتبارات ومحسوبيات انما وفقا لمعايير واضحة ليتسنى لها النهوض بمؤسسات الدولة والقيام بدورها المنوط بها، فلماذا لا نرى لأهل الكفاءة والمقدرة دورا في الكويت؟

عاشور يعتذر عن عدم استقبال رواد ديوانه اليوم

صالح عاشور

يعتذر النائب صالح عاشور عن عدم استقبال رواد ديوانه اليوم الاحد وذلك بسبب إجرائه عملية جراحية في عينه، على ان يعاود استقبالهم الاسبوع المقبل.

«الأنباء» تتمنى لعاشور الصحة والسلامة. و«أجر وعافيه يابو مهدي»

المعيوف: كم عدد المراجعين للمستشفى الأميري؟

عبدالله المعيوف

بين النائب عبدالله المعيوف ان المستشفى الاميري يقع في قلب عاصمة الكويت ويغطي ويخدم مناطق كبيرة داخل العاصمة، موجها سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة حول عدد افراد الطاقم الطبي من اطباء وممرضين وممرضات وبيان القدرة السريرية بالمستشفى وتحديدا بقسم الحوادث، وكم عدد المرضى المراجعين بقسم الحوادث يوميا بالمستشفى مع بيان مدى تطابق عدد المراجعين مع القدرة السريرية.

حزب الأمة: الظفيري لايزال رئيساً والحمد أميناً عاماً

أصدر حزب الأمة بيانا جاء فيه:

(ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين).

برغم إيمان حزب الأمة بأن الاختلاف من سنن الله في خلقه إلا انه يرفض الاستبداد وانعدام روح القبول برأي الأغلبية والذي يناقض اهداف وقيم ومبادئ حزب الأمة التي تؤكد على الإيمان بالحرية والتداول السلمي للسلطة وقبول الرأي المخالف واحترام إرادة الأغلبية.

وقد تابع الحزب ببالغ الأسف تجاوز عضوي مجلس الشورى د.حاكم المطيري والأخ سيف رشدان وإساءة استخدامهما موقع الحزب الإلكتروني وحسابه في شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر) المؤتمنين عليهما وأصدرا بيانات وقرارات باطلة لا تعبر عن رأي حزب الأمة الذي تحتكم قراراته للشورى والرضا والأغلبية.

إن مجلس الشورى الذي يتكون من سبعة أعضاء مؤسسين من التالية أسماؤهم:

1ـ د.عواد الظفيري
2ـ د.حاكم المطيري
3ـ د.فيصل الحمد
4ـ أ.سيف الهاجري
5ـ أ.محمد الخنين
6ـ أ.عايض القحطاني
7ـ أ.محمد المطر

لم يعقد اي اجتماع للبت في المواضيع العالقة والمسببة للإشكالات المتمثلة بانتخاب الرئيس والأمين العام ومكتب الأمانة حرصا على وحدة الصف واغتنام الوقت الكافي لتهدئة النفوس ناهيك عن الادعاء بعقد اجتماع مزعوم لمجلس الشورى ومكتب الأمانة لتجميد عضوية رئيس الحزب د.عواد الظفيري وأمينه العام د.فيصل الحمد.

وإذ يستنكر حزب الأمة التفرد بالقرارات التي تخالف مشروع الحزب ونظامه ليؤكد ان د.عواد الظفيري مازال الرئيس الشرعي للحزب كما ان د.فيصل الحمد مازال الامين العام الشرعي للحزب حتى يتم إجراء الانتخابات للتشكيل الجديد للحزب.

وعلى الرغم من التجاوزات الآنفة الذكر للأخوين فإننا مازلنا ندعو لتماسك الحزب عملا بقوله سبحانه (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وقوله سبحانه (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا).

ونسأل الله التوفيق والسداد للجميع.

حزب الأمة ـ الكويت
الثلاثاء 23 ربيع الآخر 1434 الموافق 5 مارس 2013

حول الاختناقات المرورية والبلاغات الكاذبة وترقية ضباط الشرطة

الدبوس يوجه حزمة أسئلة لوزير الداخلية

وجه النائب عصام الدبوس حزمة أسئلة إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء فيها ما يلي: هل تم قبول أي أعداد إضافية؟ فإذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالآتي: كشف بأسماء من تم قبولهم، وما مبررات القبول؟ وهل أجريت لهم اختبارات كما أجري للطلبة الذين تم قبولهم من قبل؟ أرجو تزويدي بكراسات الاختبار لمن تم قبولهم، موضحا بها الشهادات والجامعات التي تخرجوا فيها ومعدلاتهم الدراسية، وما الشروط التي وضعت للقبول؟ وكم عدد المتقدمين لدورة «ضباط اختصاص»؟ وكم الذين تم رفضهم؟ يرجى تزويدنا بجميع كراسات الالتحاق لجميع المتقدمين المقبولين وغير المقبولين مع المرفقات من الشهادات الجامعية وصورة شهادة الميلاد والبطاقة المدنية وصورة الجنسية مع ذكر سبب القبول للمتقدمين وسبب الرفض للمرفوضين حسب ما أثبت في محاضر لجان الاختبار والمقابلات الشخصية. مع إرفاق صورة من تلك المحاضر، وكم عدد المتقدمين لدورة «ضباط اختصاص» ممن شهاداتهم من جامعة الكويت الحكومية؟ وكم الذين تم قبولهم؟ وكم الذين لم يتم قبولهم؟ وكم عدد المتقدمين لدورة «ضباط اختصاص» ممن شهاداتهم من جامعات كويتية خاصة؟ وكم عدد المقبولين منهم؟ وكم عدد الذين لم يتم قبولهم؟

وفي سؤال آخر طالب الدبوس بموافاته بالأسباب التي أدت الى تأخير دخول الضباط الصف الجامعيين وقد أتموا الفحص الطبي لهم، وما العدد المطلوب من ضباط الصف الجامعيين، وما الشروط الواجب توافرها؟

وكذلك موافاته بالأسباب التي حالت دون ترقية الرقباء الأوائل ممن لا يحملون الشهادة في قوة الشرطة الى الرتبة التالية وهي وكيل ضابط أسوة بزملائهم في قوات الجيش والحرس الوطني والإطفاء العام.

وسأله في سؤال ثالث عن الوضع المروري للكويت وظاهرة الازدحام والاختناقات المرورية بالطرق، مطالبا بإفادته بالأسباب المؤدية الى ظاهرة الازدحام والاختناقات المرورية بالطرق، وهل قامت وزارة الداخلية بدراسة ظاهرة الازدحام المروري؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالآتي: الدراسات التي قامت بها الوزارة، الجهات التي قامت بالدراسات، والتكلفة المالية للدراسات.

وإذا كانت الإجابة بالنفي يرجى تزويدي بالآتي: المعوقات التي منعت الوزارة من دراسة ظاهرة الازدحام المروري، الحلول التي تراها الوزارة لحل هذه المشكلة والإجراءات التي قامت بها الوزارة لحل هذه المشكلة المرورية.

وقال في سؤال آخر: انتشرت مؤخرا ظاهرة البلاغات الكاذبة عن وجود قنابل في مبان حكومية وأسواق ومحلات وسفارات داخل الكويت، مطالبا بإفادته بعدد البلاغات الكاذبة خلال الأشهر الـ 6 الماضية ونتيجة كل بلاغ على حدة، وهل تمت معرفة الأشخاص والجهات التي تقف وراء ارتكاب كل بلاغ؟ يرجى إفادتي بنتائج التحريات لكل بلاغ على حدة.

عصام الدبوس

تنسيقية الحراك الشعبي تستنكر انتقائية الحكومة في تطبيق القانون وانتهاك مبدأ العدالة والمساواة

أصدرت اللجنة التنسيقية للحراك الشعبي بيانا لها بشأن الأحكام الأخيرة الصادرة بحق المغردين صقر الحشاش وناصر الديحاني ونص البيان على الآتي:

قال تعالى: (يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور). وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى).

في الوقت الذي تصور فيه الحكومة في الكويت أمام العالم بأنها بلد يرعى الديموقراطية ويحافظ ويدعم الحريات العامة، فإنها تقوم وفي الوقت نفسه بسجن مواطنيها وشبابها بتهم تتعلق بالتعبير عن الرأي، وهي في الوقت نفسه إدعاء ليس له أساس من الصحة، فكيف يستوي فتح سجونها لأصحاب الرأي وتدعي بأنها حكومة تحافظ وتدعم الحريات العامة؟

وأضاف البيان انه بالأمس صدر حكمان جديدان بالسجن على مواطنين بتهم العيب بالذات الأميرية، وهذه التهم لم تكن مسا أو عيبا مباشرا بالذات ولكنها أتت بتفسير لضابط الأمن من المباحث العامة جعل من وظيفته تفسيرا للنوايا وما تخفيه صدور المواطنين، إننا في تنسيقية الحراك إذ نستنكر بشدة انتقائية الحكومة في تطبيق القانون والتي تعتبر انتهاكا صارخا لمبدأ العدالة والمساواة وحرية التعبير لما فيه من تمييز خطير بين المواطنين، مما ينذر بعواقب وخيمة تهدد تماسك المجتمع واستقراره.

وزاد البيان: إننا أمام حكومة استخدمت القضاء لملاحقة معارضيها من أبناء الشعب، فنجد بعض المواطنين الذين يشتبه في مخالفتهم للقانون تتم ملاحقتهم واعتقالهم والحكم عليهم بالسجن سريعا، في المقابل لا يتم تطبيق القانون بنفس الآلية على من ارتكبوا مخالفات جسيمة معروفة لدى الرأي العام، فهناك الكثير من الجرائم والمخالفات القانونية والمتعلقة بالفساد بجميع أشكاله تهمل ويتم التستر عليها، في المقابل تنشط هذه الحكومة لسجن من يكشف هذا الفساد ويحاربه!

إننا في تنسيقية الحراك الشعبي نستنكر الأحكام التي صدرت في الأمس على المغردين صقر الحشاش وناصر الديحاني، كما نستنكر الأحكام السابقة التي طالت راشد العنزي وعياد الحربي وأورنس الرشيدي وبدر الرشيدي ومحمد المخيال، وكل من صدرت بحقه أحكام أو لايزال مهددا من قبل الحكومة بالملاحقة وقضاياه لاتزال منظورة أمام القضاء، فهي أحكام وملاحقات ذات طابع سياسي هدفها أولا وأخيرا النيل من الشباب ومحاولة لترهيبهم لعدم كشف الفساد الذي استشرى في وطننا الحبيب.

واختتم البيان: «ان أسماء المعتقلين في تزايد يوما بعد يوم واللائحة طالت، ولا نعلم من سيكون التالي، فالحكومة مستمرة في ملاحقاتها لثني الشعب عن كشف فسادها، ولكن هذا لن يرهبنا ويمنعنا، بل يزيدنا إصرارا على مواصلة كشفنا للفساد الذي استأصل في مؤسسات الدولة وسلطاتها الثلاث، وسنستمر حتى إرجاع كامل حقوقنا التي سلبتها منا الحكومة قسرا».

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

● عبدالله العليان

«الوحدة الوطنية» يدعو لتعزيز الوحدة الوطنية

طالب رئيس تجمع الوحدة الوطنية يوسف حجي اعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية وأبناء الشعب الكويتي عامة الى العمل على تعزيز الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن، ونبذ كل اشكال الطرح الطائفي او العنصري من اي طرف كان، مشيرا الى ان مطلب وحدتنا الوطنية هو مطلب الجميع، ويأتي تأكيدا على حبنا وولائنا لوطننا الكويت.

ودعا الحجي في تصريح صحافي كل مكونات الشعب الكويتي الى فتح باب الحوار والتسامح وحماية الوطن من الطائفية، مشيرا الى ان توحيد الجبهة الداخلية هو العامل الاساسي والرئيسي للحفاظ على أمن الدولة وسلامتها، فضلا عن رقي المجتمع والدفع به الى الامام.

وشدد على اهمية الوحدة الوطنية كأحد عناصر الأمن الوطني، معربا عن اعتقاده بأن مصطلح الوحدة الوطنية يعني بالتعريف هو وحدة النسيج الاجتماعي او وحدة الشعب، معللا ذلك بأن الاصل ان نؤمن بأن جميع المتمتعين بالجنسية الكويتية هم مواطنون كويتيون لا فرق بينهم في الاصل او في الدين او في العرق فهم متساوون تماما في القيمة الدستورية والقانونية للمواطنة، وعلى الجميع ان يسعوا لتعميق وحدتهم.

وأوضح ان الوحدة الوطنية تتحقق عندما تتحقق شروطها ومتطلباتها، فالأمن الوطني بمفهومه الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا هو نتاج طبيعي للوحدة الوطنية الحقة.

وأضاف ان مفهوم الامن الوطني هو أمن شامل يبدأ بطمأنة المواطن في عمله ومسكنه وبيئته الاجتماعية، تماما مثلما يطمئنه في فكره وحريته وحقه في التعبير والعيش بكرامة انسانية عالية المستوى، وأكد ان المواطنة الحقة هي القاعدة لبناء وحدة وطنية حقيقية، والعدل هو اهم متطلباتها في تحديد شكل ومضمون تلك المواطنة، على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، وعلى قاعدة سيادة الدستور وسائر التشريعات الصادرة بموجبه.

وقال الحجي ان الأوطان قيمة عظمى يشترك الجميع في صنعها وفي الدفاع عنها وليس لاحد ان يعرض تلك القيمة للخطر، فالوطن للجميع وعلى الجميع العمل تحت سقفه.

وبيّن انه في الوقت الحالي تشتد المخاطر والتحديات من حولنا، وتنذر بمخاطر حقيقية، مشيرا الى ان حاجتنا باتت ملحة اكثر من أي وقت مضى، لتمتين اواصر وحدتنا الوطنية كركيزة أساس لأمننا الوطني وهذا يمكن ان يتحقق من خلال التأكيد على منظومة متكاملة من الاصلاح الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعبر منهجية الحوار الوطني الشامل.

وقال ان ذلك يرتكز على قاعدة مشتركة من المبادئ العامة اهمها سيادة الدستور والقانون وإشاعة العدل واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة المسؤولة واصلاح النظم التعليمية والتربوية وتأكيد استقلال القضاء ونزاهة الانتخاب وتعزيز منظومة ومبادئ النزاهة الوطنية وحماية المال العام.

يوسف حجي